

مبادئ الاقتصاد الجزئي

الدكتور

محمد دياب طبيخ

الفصل الأول

مدخل تمهيدي

1- علم الاقتصاد - القضايا التي يتناولها - تعريفه:

يتساءل الطالب أو الدارس عادةً في البداية عن القضايا والأمور التي يهتم فيها علم الاقتصاد "Economics" ويقوم بدراستها وبحثها وبشكل عام يمكن القول بأن علم الاقتصاد يبحث في الجوانب التي تهم الفرد في حياته اليومية والمجتمع في سعيه المستمر لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع للحاجات وبالتالي تحقيق النمو والازدهار ورفع مستوى معيشة أفرادهم وذلك بما يمتلكه من موارد اقتصادية فالقضايا التي يختص فيها علم الاقتصاد هي إذا تلك المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على رفاة الأفراد

إن للفرد حاجات ومتطلبات كثيرة ومتنوعة تختلف من حيث الكم والنوع تبعاً للمرحلة التاريخية التي يعيش فيها وكذلك المجتمع الذي ينتمي إليه، وهو في سبيل إشباع هذه الحاجات والمتطلبات يقوم بالعمل من خلال ممارسة النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع تلك الحاجات والمتطلبات، هذا العمل الذي يقوم فيه الإنسان من أجل إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته يطلق عليه اسم "النشاط الاقتصادي".

وبصورة عامة يمكن أن نذكر بعض الجوانب والمسائل التي يدرسها ويهتم فيها علم الاقتصاد من خلال النقاط التالية:

1- إنتاج السلع والخدمات:

إن الهدف الرئيس من عملية الإنتاج هو إشباع الحاجات الإنسانية التي تتميز بكونها متجددة ومتعددة ومتزايدة باستمرار وبالتالي فالسؤال الذي يهتم فيه علم الاقتصاد هو: ما السلع والخدمات التي يتوجب على المجتمع إنتاجها؟ وما العوامل المختلفة التي تحدد نوعية وكمية تلك السلع والخدمات التي يتم إنتاجها؟

2- أسعار السلع والخدمات المختلفة:

في الواقع يبحث علم الاقتصاد في الآلية التي تحدد أسعار السلع والخدمات، أي الكيفية التي يتشكل من خلالها السعر أو الثمن⁰ ويدرس الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار لبعض السلع والخدمات دون بعضها الآخر وكذلك العوامل التي تؤثر على تغيرات أو تقلبات الأسعار من فترة إلى أخرى، هذا بالإضافة إلى تحديد الأسباب والظروف التي تدفع بالدولة في بعض الحالات إلى فرض أسعار محددة وثابتة لبعض السلع، ولماذا تفرض الحكومات الضرائب على استهلاك السلع والخدمات؟⁰ الخ

3- مصادر الدخل وإنفاقه:

يحصل الفرد عادة على الدخل من خلال الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي يمارسها، وباعتبار أن الأفراد يمارسون أنشطة مختلفة كل بحسب قدراته وإمكانياته الإنتاجية فإنهم يحصلون على الدخل من مصدر أو مصادر متعددة ولذلك يختلف الدخل من فرد لآخر⁰ وعلم الاقتصاد يبحث عادة في تلك المصادر التي يحصل منها الأفراد على دخولهم وبالكيفية التي يتم من خلالها توزيع هذه الدخول على الأفراد إضافة إلى طرق إنفاق هذه الدخول على شراء السلع والخدمات المختلفة، أي كيف يتصرف الأفراد بدخولهم وأوجه إنفاقهم لها وتوزيعها على مختلف السلع والخدمات؟

4- عناصر الإنتاج:

إن القيام بأية عملية إنتاجية يستلزم استخدام عناصر إنتاجية تدعى عناصر أو عوامل الإنتاج، وعادة ما تقسم إلى أربعة عناصر هي: العمل ورأس المال والأرض والاستحداث (التنظيم)⁰ وعلم الاقتصاد يهتم بالكيفية التي يتم من خلالها الجمع ما بين هذه العناصر في العملية الإنتاجية، والكمية المنتجة من السلع والخدمات من خلال هذه العملية⁰

5- قضايا أخرى:

على وجه العموم هناك قضايا أخرى يهتم فيها علم الاقتصاد نذكر منها: دراسة مستوى الدخل القومي والعوامل المؤثرة فيه، التضخم وأسبابه، السكان ومعدلات البطالة ومستوى الاستخدام، السياسات الاقتصادية، النمو الاقتصادي، الاستهلاك الكلي والادخار والاستثمار الكليين، وكذلك بالنقود والتجارة الدولية وميزان المدفوعات والتخطيط الاقتصادي.... الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القضايا التي يدرسها علم الاقتصاد هي على سبيل المثال لا الحصر، إذ أن هناك العديد من المسائل الأخرى لم يتم ذكرها لارتباطها بمقررات أخرى.

- تعريف علم الاقتصاد:

● الاقتصاد في اللغة يعني "التوفير"⁰

أما علم الاقتصاد فهو علم يعالج جانباً من جوانب السلوك الإنساني لهذا فهو يندرج ضمن سلسلة العلوم الاجتماعية والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات متشابكة ومتداخلة كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر⁰ ويمكن أن نورد التعريف التالي لعلم الاقتصاد: "علم اجتماعي يبحث في الاستخدامات المتعددة للموارد الاقتصادية الهادفة إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية- المتعددة والمتزايدة- وتوزيعها للاستهلاك بين أفراد المجتمع حاضراً ومستقبلاً". ونستنتج من هذا التعريف النقطتين التاليتين:

A- أن الاقتصاد هو علم، لأنه يستخدم نفس أساليب وأدوات فروع العلوم الأخرى.
B- أن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي ذلك لأنه يهتم بدراسة سلوك الفرد سواء كان مستهلكاً أم منتجاً وذلك في إطار علاقاته بباقي أفراد المجتمع.
والواقع من الصعوبة بمكان أن نحدد تعريفاً واحداً محدداً وقاطعاً لعلم الاقتصاد يتفق عليه جميع الاقتصاديين ويعود ذلك لسببين أولوهما: أن علم الاقتصاد كما ذكرنا هو أحد العلوم الاجتماعية فهو يتأثر بالعوامل والظروف المتعلقة بالمجتمع والبيئة المحيطة فيه. لذلك سنجد أن كل تعريف يتلاءم مع الظروف التاريخية والبيئة التي ظهر فيها. وثنيهما: أن كل تعريف لعلم الاقتصاد يتطابق مع وجهة نظر الاقتصاديين حيال المشاكل الاقتصادية التي تواجه كل مجتمع، وبالتالي فإن أي تعريف لعلم الاقتصاد من هذا الاقتصادي أو ذاك إنما ينبع من الفلسفة الاقتصادية التي يتبناها والمدرسة الفكرية التي يتبع لها.

ومن هنا نجد العديد من التعريفات التي وضعها الاقتصاديون ورأوا أن علم الاقتصاد يتناولها بالدراسة ومن أهم هذه التعريفات ما يلي:

* التعريف الأول:

يرى الاقتصادي آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" الذي نشره عام 1776 بأن علم الاقتصاد هو: "علم يدرس أسباب ثروة الأمة وكيفية زيادتها" ويوضح هذا التعريف أن آدم سميث كان ينظر إلى نطاق المشاكل التي يجب أن تشملها دراسة الاقتصاد والمتعلقة بإنتاج الثروة وطريقة زيادتها.

*التعريف الثاني:

عرف الاقتصادي الإنكليزي الفريد مارشال علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس سلوك الناس في حياتهم العادية، ويبحث في كيفية حصول الإنسان على دخله وكيفية استعمال هذا الدخل. لقد ظهر هذا التعريف في كتاب مارشال "مبادئ الاقتصاد" عام 1890م وهي الفترة التي شهدت فيها إنكلترا وأوربا الغربية عموماً نمو اقتصادياً بمعدلات مرتفعة، إذ أضحي انتماء الأمة وزيادة ثرواتها من الظواهر الاقتصادية الجديرة بالدراسة ومن ثم كان اهتمام الاقتصاديين منصباً على التصرفات العادية للأفراد وكيفية حصولهم على أكبر دخل ممكن؟ وكيف يتصرفون في هذا الدخل بطريقة عقلانية تحقق لهم أكبر إشباع ممكن؟.

*التعريف الثالث:

وضعه الاقتصادي ليونيل روبنز في كتابه "طبيعة علم الاقتصاد" عام 1938م إذ يرى أن "علم الاقتصاد هو علم يختص بدراسة السلوك الإنساني كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات المتعددة وبين الوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة". ويعتبر هذا التعريف من التعريفات التي لاقت قبولاً كبيراً لدى الاقتصاديين في الوقت الحاضر، ذلك لأنه يمس مباشرة جوهر علم الاقتصاد الذي يدرس المشكلة الاقتصادية بمختلف أبعادها.

*التعريف الرابع:

يرى الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان أن علم الاقتصاد هو "العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية" بمعنى أن تحديد المشكلة الاقتصادية وفهم طبيعتها، وكيفية حلها، هو المحور التي تتركز حولها الدراسات الاقتصادية، ومن هنا نجد أن هذا التعريف يتفق إلى حد كبير مع تعريف روبنز السابق 0 أخيراً عرّف الاقتصادي سام ويلسون علم الاقتصاد بأنه: "العلم الذي يختص بدراسة الكيفية التي يختار من خلالها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون فيها

مواردهم الإنتاجية النادرة بهدف إنتاج سلع مختلفة بمرور الزمن، وكيفية توزيع هذه السلع لغرض الاستهلاك في الحاضر والمستقبل على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع".
ويلاحظ أن هذا التعريف يقترب أيضاً من تعريف كلاً من روبنز وفريدمان، إذ تتمحور جميعها حول ما يسمى "المشكلة الاقتصادية"، طبيعتها وكيف يتم التغلب عليها0
إن عرض هذه التعريفات لا يعني على الإطلاق أن يقوم الطالب باستظهارها وعن ظهر قلب دون تفهم مضمونها ودلالاتها، بل الهدف هو التعرف على جوهر ومضمون علم الاقتصاد والقضايا التي يهتم فيها0

- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

في الواقع هناك ارتباط قوي بين علم الاقتصاد وعلم السياسة إذ يأتي علم السياسة في مقدمة العلوم الاجتماعية التي لا يمكن للاقتصادي الاستغناء عنها لدى دراسته للظواهر الاقتصادية المختلفة، فقد ظل علم الاقتصاد ولفترة طويلة من الزمن يعرف باسم "الاقتصاد السياسي" "Political economy" والذي يعني علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع عن طريق الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الخيرات المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي اللازمة لمعيشة أبناء المجتمع المادية والثقافية، لكن اصطلاح الاقتصاد السياسي قد يتم فهمه من قبل البعض بأن الدراسة الاقتصادية تتم وفق صيغة سياسية، لهذا عمد الاقتصاديون إلى إطلاق كلمة علم الاقتصاد "Economics" مفضلين هذه التسمية على الاصطلاح التقليدي القديم.

3 - الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي:

يقسم علم الاقتصاد الحديث إلى فرعين: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي0
وعلى عكس العلوم الأخرى التي تطورت من الكل وانتهت بالجزء، مثلاً العلوم الطبيعية اهتمت بداية بدراسة المادة والأجسام ككل وانتهت بدراسة الذرة والخلية، فإن علم

الاقتصاد قد بدأ من دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية التي تشكل جزءاً من المجتمع ككل وانتقل بعدها إلى دراسة الاقتصاد القومي كوحدة واحدة 0

-الاقتصاد الجزئي: "Microeconomics"

إن هذا الفرع من علم الاقتصاد يهتم بسلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كلاً منها على حدة ككيان واحد ويقوم بدراسة سلوك هذه الوحدات أولاً باعتبارها مستهلك للسلع والخدمات، وثانياً بوصفها منتجاً لهذه السلع والخدمات، بمعنى آخر إنه يدرس سلوك المستهلك الفرد وسلوك المنتج الفرد فعلى سبيل المثال يدرس الاقتصاد الجزئي الآلية التي تتحدد من خلالها أسعار السلع والخدمات التي تنتجها إحدى المؤسسات الفردية، كما يوضح كيف يتحدد مستوى الإنتاج الذي يحقق للمؤسسة أكبر ربح ممكن والطريقة التي تتبعها المؤسسة أو المشروع في جمع عناصر الإنتاج المختلفة واستخدامها بأقل تكلفة ممكنة، فضلاً عن أنه يهتم بدراسة سلوك المستهلك الفرد الذي يسعى إلى تحقيق أكبر إشباع ممكن من خلال إنفاقه لدخله المحدود 0 وبصورة عامة يتركز اهتمام الاقتصاد الجزئي على معرفة لماذا يتم إنتاج السلعة (X) من الآلات أو إنتاج السلعة (Y) من المواد الغذائية أو السلعة (Z) من الأقمشة؟ ولماذا تختلف أسعار السلع والخدمات عن بعضها البعض 000 الخ؟

-الاقتصاد الكلي (التجميعي): "Macroeconomics"

يعتبر الاقتصاد الكلي الفرع الآخر من فروع علم الاقتصاد الذي يدرس سلوك الوحدات الاقتصادية مجتمعة على صورة مجاميع كلية أي أنه يهتم بدراسة آلية عمل الاقتصاد القومي ككل من حيث دراسة سلوك المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع مثل الدخل القومي والنواتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار الكليين... الخ. إضافة إلى دراسة المستوى العام للأسعار وتغيراته خلال فترة زمنية معينة والسياستين المالية والنقدية وما ينتج عنهما من تحقيق زيادة الدخل القومي ورفع مستوى التشغيل لليد العاملة ومستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي بشكل عام، كما يهتم بدراسة الميزان التجاري (الصادرات والواردات) وتطوره خلال فترة محددة علاوة عن دراسة مسألة التضخم والبطالة وأثرهما على النمو الاقتصادي ومستوى الدخل القومي والعوامل التي تؤدي إلى حدث التقلبات والنمو في المؤشرات الاقتصادية عبر الزمن.

4- طرق البحث العلمي في علم الاقتصاد:

. إن كافة أنواع العلوم بما فيها علم الاقتصاد تستعمل طريقتين شائعتين في البحث هما الطريقة الاستنتاجية (الاستنباطية) والطريقة الاستقرائية.

a- الطريقة الاستنتاجية:

تعتمد هذه الطريقة على وضع فرضيات عامة ، يتم التسليم بصحتها بصفة مسبقة، ولا يناقش في مدى التصاقها بالواقع ومن خلال إخضاع هذه الفرضيات العامة لقواعد التحليل المنطقي والعقلي يتم استنتاج قوانين وأحكام منها يمكن تطبيقها على أوضاع وحالات خاصة أو أمور جزئية إنها عملية الانتقال من العام إلى الخاص .

ويشترط لصحة النتائج التي تؤدي إليها الطريقة الاستنتاجية أن تكون نقطة البدء واقعة حقيقية ثبت وجودها في ظروف معينة مع مراعاة التحقق دائماً في أثناء عملية التحليل والاستنتاج من توافر هذه الظروف أو الشروط، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار دائماً عند تقدير النتائج التي يتم التوصل إليها بهذه الطريقة على أنها قائمة على أساس افتراضي .

فمن الفرضيات المعروفة مثلاً (إن باعث المصلحة الشخصية هو الذي يسير الفرد في هذا العالم) أي إن الفرد لا يعمل ولا يتصرف إلا بدافع منفعته الشخصية فقط. ومن هذه الفرضية تم الاستنتاج (بأن الفرد يجب أن يترك حراً من دون تدخل من الآخرين لأنه خير من يدافع عن مصلحته الخاصة والتي من خلالها تتحقق مصلحة المجموع)، وبالتالي ليس من الضروري حسب هذه الطريقة العودة إلى ملاحظة الواقع أولاً لتحليل التصرفات الاقتصادية للفرد بل الاكتفاء بالتطبيق المجرد لهذا الاستنتاج على كل تصرف فردي للوصول إلى تحليل وفهم آلية الحياة الاقتصادية.

b- الطريقة الاستقرائية:

تعتمد هذه الطريقة على مشاهدة أكبر عدد ممكن من الوقائع والحالات الخاصة ودراستها ، ليتم بعد ذلك استخراج أحكام من هذه المشاهدات وتعميمها في شكل قوانين تفسيرية للوقائع. فهكذا يقوم الكيميائي بتجارب عدة فإذا لاحظ أن كل التجارب التي قام فيها في شروط معينة تؤدي إلى النتائج نفسها استخرج من ذلك قانوناً عاماً، هنا يتم الانتقال من الوقائع إلى القوانين ،أي من الخاص إلى العام.

فمثلاً لوحظ في حالات كثيرة أنه كلما زاد دخل الفرد فإنه يخصص نسبة أصغر من تلك الزيادة لشراء السلع الغذائية. ومن هذه الملاحظات توصل الاقتصادي (أنجل) إلى القانون المسمى باسمه (إن نسبة الدخل التي يخصصها الفرد للاستهلاك تتناقص كلما زاد مجموع الإنفاق).

إن علم الاقتصاد استعمل الطريقتين معاً، ولكن الأهمية النسبية لكل طريقة اختلفت باختلاف المدارس الاقتصادية.

5- التحليل السكوني والتحليل الحركي:

سواء كان الاهتمام منصباً على الاقتصاد الجزئي أم على الاقتصاد الكلي فإن الدراسة يمكن أن تتم بطريقة سكونية أو بطريقة حركية. ففي الدراسة السكونية لا يهتم بالمدى الزمني أو المسار الذي تتخذه المتغيرات الاقتصادية حتى تصل إلى وضعها النهائي. فإذا ارتفع سعر سلعة معينة فإن الطلب على تلك السلعة ينخفض. وما يهم في التحليل السكوني هو مقارنة الوضع الذي كان عليه الطلب قبل ارتفاع سعر السلعة بالوضع الذي صار عليه الطلب بعد ارتفاع سعر السلعة من دون أن ننظر إلى الفترة الزمنية التي يستغرقها الانتقال من الوضع الأول إلى الثاني، ومن دون أن يهتم كثيراً بكيفية الوصول إلى الوضع الثاني.

أما الدراسة الحركية للاقتصاد فتأخذ بالاعتبار الفترة الزمنية التي يستغرقها المتغير الاقتصادي من وضع إلى وضع آخر والمسار الذي يتخذه المتغير الاقتصادي بين الوضعين. أي أن هذه الدراسة لا تركز على وضع البداية ووضع النهاية فقط وإنما تركز على كل الأوضاع الأخرى بينهما وتهتم بالزمن اللازم للانتقال من وضع إلى آخر. ويجب ملاحظة أن المصطلحين (ساكن وحركي) يشيران إلى أسلوبين في التحليل وليس إلى الاقتصاد نفسه. فقد يكون الاقتصاد راكداً. بمعنى أن الإنتاج والاستخدام يبقيان على حالتهما في الأوقات جميعها أو قد يكون نامياً بمعنى أن الإنتاج والاستخدام يكونان في حالة نمو مع ذلك يمكن تطبيق أسلوب التحليل على كلتي الحالتين.

6- السلع والخدمات:

تعد السلع المادية والخدمات من الحاجات الإنسانية التي يحتاجها أفراد المجتمع من أجل استمرار حياتهم ومن ثم فإن توفيرها للمجتمع وبالتالي استعمالها يحقق منفعة

وإشباع لتلك الحاجات الإنسانية وعليه فإن إنتاج هذه السلع والخدمات يعتبر نشاطاً اقتصادياً.

ويمكن أن نذكر مثال للسلع المادية: منتجات الأرض من السلع الزراعية، ومنتجات المصنع من السلع الصناعية والاستهلاكية. ومثال الخدمات: خدمة الطبيب للمرضى، خدمة المحامي، خدمة المدرسين... الخ، من الخدمات التي يحتاجها الفرد تماماً كما يحتاج السلع المادية.

- أنواع السلع والخدمات:

تقسم السلع والخدمات تبعاً لخصائصها الأساسية ودورها في الحياة الاقتصادية

إلى المجموعات التالية:

المجموعة الأولى: سلع الاستهلاك الفردي و سلع الاستهلاك الجماعي.

a-سلع الاستهلاك الفردي:

هذا النوع من السلع تقوم المؤسسات والمشروعات الخاصة بإنتاجها بهدف تحقيق الربح من وراء ذلك وهذا النوع يشمل عدداً كبيراً من السلع الفردية والخدمات الشخصية التي يقوم المنتجون ببيعها في السوق في شكل وحدات متميزة مقابل أثمان معينة لكل وحدة منها.

b- سلع الاستهلاك الجماعي:

هذا النوع من السلع لا تنتجه المشروعات الخاصة، لأن إمكانياتها لا تسمح لها عادة بذلك وحتى لو فرضنا جديلاً أن بإمكان المشروعات الخاصة إنتاج وتوفير هذه السلع والخدمات فإنها لا تقبل على إنتاجها لأنها قد لا تحقق لها ربحاً أو عائداً مجزياً ومثال هذه السلع: الطرقات والمطارات والجسور، وخدمات القضاء والأمن الداخلي والخارجي. وجميع هذه الخدمات تعد بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع إلا أنها لا تجتذب المشروعات الخاصة لإنتاجها وتوفيرها لأفراد المجتمع وبالتالي تقع مسؤولية توفيرها على عاتق الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السلع والخدمات لا تنتج عادة في شكل وحدات متميزة بل في شكل وحدات كبيرة، كذلك لا يشتري الأفراد وحداتها في السوق، وتستطيع الدولة تغطية نفقات إنتاج هذه السلع والخدمات من حصيلة إيراداتها من الضرائب التي يدفعها المواطنون جميعاً.

المجموعة الثانية: السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية.

A- السلع الاستهلاكية:

وهي تلك السلع التي تحقق لدى استخدامها واستعمالها إشباع مباشر لحاجة الفرد، وهذا النوع من السلع يمكن تقسيمه إلى مجموعات فرعية وعلى أسس مختلفة:

1- على أساس عمر السلعة:

- السلع الاستهلاكية المعمرة:

هذه السلع تقدم للمستهلك خدمات مباشرة، ولا يستهلكها مرة واحدة، وإنما على امتداد فترة زمنية معينة. ومثال ذلك الثلاجة، السيارة، جهاز التلفزيون، أثاث المنزل.... الخ.

- السلع الاستهلاكية غير المعمرة:

وهي السلع التي يؤدي استعمالها إلى تحقيق إشباع مباشر لحاجة الفرد ومثال ذلك: الدواء، الطعام، المواد الغذائية المختلفة، تذكرة الطائرة أو المسرح.. إلى غير ذلك من السلع التي تستهلك عادة في استخدام واحد.

2- على أساس علاقة السلعة بمستوى دخل الفرد:

ونميز في هذا المجال بين سلع استهلاكية كمالية و سلع استهلاكية ضرورية0

- السلع الكمالية:

هذه السلع هي غالباً سلع التفاخر والمرتفعة الثمن بالنسبة لشريحة واسعة من أفرا المجتمع وبالتالي فإن غالبية الأفراد في مجتمع ما يرون (في وقت ما) أن الحاجة إليها على أدنى درجة من الإلحاح. وقولنا (مجتمع ما) و(في وقت ما) يعنينا أن الحكم على سلعة معينة بأنها كمالية يعتبر أمر نسبياً فمثلاً: السيارة السياحية الخاصة تعتبر سلعة كمالية في مجتمع فقير أو في بلد صغير المساحة يتوفر فيه عدد كافٍ من وسائل المواصلات العامة، لكن الأمر يختلف في بلد غني أو واسع المساحات إذ يتطلب الانتقال اليومي قطع مسافات كبيرة عندها لا تكون السيارة الخاصة سلعة كمالية بل ضرورية وهذا ينطبق أيضاً على الإنسان الغني والفقير، فالسيارة بالنسبة للفقير تأتي في مقدمة الكماليات والعكس بالنسبة للغني الذي يعتبرها من أبسط الضروريات أما البعد الزمني فإن له دوراً في الحكم على السلعة كونها ضرورية أم كمالية مثال ذلك الأدوات المنزلية

الكهربائي (كالثلاجة) التي كانت تعتبر منذ نصف قرن بالنسبة للأجيال السابقة من الكماليات. أما في الوقت الحاضر فقد أضحت هذه السلع من أهم الضروريات. مما سبق يمكن القول أنه مع زيادة التقدم الاقتصادي والاجتماعي تتحول الكثير من السلع الكمالية التي يستهلكها قلة من الأفراد إلى سلع ضرورية تستهلك على نطاق واسع.

- السلع الضرورية:

وهي السلع التي غالباً ما تشبع حاجات الإنسان البيولوجية اللازمة لاستمرار حياته، مثال ذلك الأنواع المختلفة من الطعام (الخبز، اللحوم، الخضراوات والفواكه،.....الخ) إذ لا بد أن يستهلك الفرد كمية معينة منها حتى ولو كان دخله منخفضاً أو معدوماً، لأنه لا يستطيع الحياة من دونها.

3- على أساس مستوى جودة السلعة:

ونميز هنا بين سلع استهلاكية عادية و سلع استهلاكية رديئة (دنيا).

- السلع الاستهلاكية العادية:

وهي تلك السلع التي لا يتطلب استهلاكها إشباع حاجة بيولوجية للفرد كما هو الحال بالنسبة للسلع الضرورية لهذا فإن الفرد لن يقوم باستهلاك أي كمية من السلع العادية عندما يكون دخله صفراً، لكنه مع ارتفاع مستوى دخله يزيد من الكمية التي يستهلكها منها.

- السلع الرديئة (الدنيا):

هذا النوع من السلع يشبع أيضاً حاجات إنسانية مباشرة لكنها على درجة منخفضة من الجودة -مقارنة بأنواع أخرى من السلع نفسها- تجعل سعرها منخفضاً نسبياً يكون في متناول ذوي الدخل المنخفضة، مثال ذلك: الأقمشة الشعبية كالجينز وأنواع الأقمشة الممزوجة والأحذية الشعبية من البلاستيك وغيره، وتذاكر الركوب في وسائل النقل الشعبية....الخ، أو السلع والمنتجات الرخيصة الثمن المصنوعة في الصين التي تلقى إقبال كبير من قبل أصحاب الدخل المنخفضة.

B- السلع الاستثمارية: ويمكن أن نطلق عليها أيضاً اسم (السلع الرأسمالية):

إن هذه السلع تنتج أيضاً بهدف إشباع الحاجات الإنسانية ولكن بطريق غير مباشر على عكس السلع الاستهلاكية. إذ يكون الهدف من إنتاج السلع الرأسمالية استخدامها في خلق مزيد من السلع والمنتجات التي تحقق الإشباع النهائي للحاجات الإنسانية أو تقترب

من الإشباع النهائي لهذه الحاجات فقد تنتج السلع الاستثمارية (الآلة) سلعة رأسمالية أخرى (آلة) أو قد تنتج سلعة وسيطة كأن تنتج الآلة أقمشة تستخدم في صناعة الألبسة، وهنا تعتبر الأقمشة سلعة وسيطة تدخل في إنتاج سلعة نهائية وهي الملابس.

وخلاصة القول: إن التقسيم السابق للسلع بين استثمارية واستهلاكية يبين لنا أنهما يشتركان في خاصية الإنتاج إذ أن الغرض النهائي من إنتاجيهما هو تحقيق الإشباع للحاجات الإنسانية أو من أجل تحقيق المزيد من الاستهلاك في نهاية المطاف والفرق الرئيس بينهما هو الفترة الزمنية التي تنقضي بين إنتاج كل منهما وبين إشباع الحاجات الإنسانية.

المجموعة الثالثة: السلع المتكاملة والسلع المتنافسة:

ينطلق هذا التقسيم للسلع إلى متكاملة ومتنافسة من علاقة السلع بعضها ببعض الآخر في إطار إشباع الحاجات منها.

- السلع المتنافسة (البديلة):

نقول عن سلعتين (X و Y) أنهما متنافستان أو بديلتان لبعضهما البعض إذا كانت الزيادة في استهلاك إحداها يؤدي إلى نقص استهلاك الأخرى مثال ذلك الشاي والقهوة، زيت الزيتون وزيت الذرة، لحم البقر ولحم الغنم، أنواع الأسماك المختلفة 000 الخ 0 وكثيراً ما نشاهد في الحياة العملية حالات ارتفاع أسعار لحم الضأن التي تؤدي إلى انخفاض استهلاكه وزيادة في استهلاك أنواع اللحوم الأخرى كلحم البقر مثلاً 0

- السلع المتكاملة:

يمكن أن نطلق على سلعتين (X و Y) صفة التكامل إذا كانت الزيادة في استهلاك إحداها ولتكن السلعة (X) تؤدي إلى زيادة مقابلة في استهلاك السلعة الثانية (Y) وفي هذه الحالة يتم استهلاك السلعتين معاً كوحدة واحدة 0 والامثلة على ذلك كثيرة، السكر والشاي، السيارة والبنزين، الكهرباء والمكيفات 0 وجميع هذه السلع تستهلك معاً وبنسب متفاوتة وكلما كانت هذه النسب أقرب إلى الثبات كلما قويت علاقة التكامل بين السلعتين إذ يمكن القول بأن علاقة التكامل تامة بين وحدتي الحذاء (اليمين واليسار)، على اعتبار أنهما

تستخدمها بنسبة 1:1 أما علاقة التكامل بين الشاي والسكر مثلاً فتعتبر أقل ثباتاً وبالتالي أقل قوةً 0

6- التوازن الاقتصادي:

التوازن بشكل عام يعني المساواة والتكافؤ بين طرفين أو كميتين، فمثلاً نقول أن السوق بالنسبة لسلعة ما في حالة توازن إذا تساوت الكميات المطلوبة من قبل المستهلكين مع الكميات المعروضة من جانب المنتجين، أي عند تساوي العرض مع الطلب 0 ويقصد بتعبير التوازن الاقتصادي في علم الاقتصاد حالة لا توجد معها أية أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الاقتصادي الذي تم الوصول إليه.

وغالباً عند تحليل مسار متغير اقتصادي معين وتطوره، ننطلق من افتراض تحقق حالة توازن اقتصادي معينة لهذا المتغير . بعد ذلك نبدأ التحليل في إدخال عاملاً تلو الآخر من العوامل المؤدية إلى اختلال هذا التوازن . ثم نبحث في النتائج المترتبة لتأثير كل عامل على وضع التوازن ، وكذلك نبحث في الآلية التي يتم بموجبها التوصل إلى حالة توازن جديدة .

والجدير بالذكر أن حالة التوازن الاقتصادي تتحقق غالباً في الفترة القصيرة ذلك إن العوامل التي تدفع باتجاه التوازن تتغير بشكل متواصل في الفترة الطويلة وعندها تبدأ عوامل التوازن عملها من جديد لتحقيقه .

وهناك نوعان من التوازن الاقتصادي: يتحقق الأول منهما على المستوى الجزئي ويسمى (بالتوازن الاقتصادي الجزئي)، في حين يتحقق الثاني على المستوى الكلي ويسمى (بالتوازن الاقتصادي الكلي) والتوازن الجزئي يرتبط بالتحليل الجزئي ومن أمثلته توازن المستهلك وسعر التوازن وتوازن المنتج (المشروع) وتوازن القطاع الإنتاجي (مجموعة مشاريع) في حين يرتبط التوازن الكلي بالتحليل الكلي ومن أمثلته توازن الدخل القومي من خلال توازن أهم مكوناته الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار .